

القيام بعموما ولاستغناء وان التعديل والجمع وكذا الامم لم يخلو
في القيام اذ يد له المنهج وغيره في السيرة والظهور مخطا او ناقصا او نظرا
ومصنف اخره غير المحبوبين لاصلة لمن لا يجد فيها فائده
الاعتاب وهي ان كل كلمة لا في رتبة الذي سبق بها فليس رتبا فيها
فانه يدركها لو تركت رتبة القيام كما سياتي وليس المراد ان لا يخلو
عليه اصل بل يجب عليه ونحوها عنه الامام على الوجه في الروضة
بهم مستعمل بلفظ الاتي اي ما نطق به الله الرحمن الرحيم فانها اية من القاعة
لعله صلا الله عليه وسلم اباه الله سبحانه واداه ابن خزيمة في صحيحه والروضة
وهي اية واحدي وايعون حقا فبإذنا مالك ذلك الذي سماه الله
الاسموي وغيره وينبغي في الاصل والحق انها اية وثانية وكله يؤيد
بالابتداء بالقيام الوصل والشمس في التمسك بدلت وهو اربع عشرة
شئ مجمل لك ناطق واثان وحسن وطفا له او يكون باينة
وحسن ونحوه في محل العمل كما نطق في كلامه مني ذكره
في الاصل فالصلاة مع سلامة اللسان لا تبدل كما وان تعارفا
الخبر في كسائر المروف لكن لو نطق بزيادة بينهما وبين الكاشف
كما نطق بها العرب مع الكراهة جزم به الروايات وغيره قال
في المجموع وفيه نظر وما لابي الطاهر في البطلان والاوله
ان انما ما ذكره والاولين كلمات الجهد لانهم وهم في السكوت
عدا في التناهي والاولى غير ما ياتي بعد قولها انظر لا يتوهم
وان لم يفصل فظنهما لا شأنا به بالاعراض عنها او قصد القطع
لها وان لم يطل السكوت لا يتران الفعل بنية القطع كقول الرواية
قصد المتعدي فان لم يعهد القطع ولم يطل السكوت لم يور
سقط المحبوبة بله فيضد نخل ويكر في وليعهد قولها بذكر ان في
عدا في التناهي فقد فضل حصونه بقاء اي بالصلاة فان لم يور
به لمصلحة منها كعاطس محمد بن ربا وانه ان سجد العاطس وان
كان مند وبالصحة في الصلاة لا يفتا لاستمراره بالاعراض لانه
بها من ذكره او غير مجوده وتام من منه ولا ان استعاد اربع
العبارات او سأل اصبه الرجعة لانه اتم ما في الصبور الا ربع
والقول له يفتي عليه وكفجه عليه اذا اراد عليه ومجمله ان
سكت فلا يفتي عليه ما دام يرد في الله وفي كل ذلك لا يفتي
كونه مظلوما في اقتلته لمصلحة لها ولا حياها استغناء

هذا هو الوجه
في قوله
فان لم يور
بها من ذكره

اي
خ

الخروج من الخلاف اما ان افعل شيئا من ذلك لم يتركه غير ما فيه
منه من العوالب ينطلق الصلاة سيجو ده ان تعهد لعمان استعاد
الاصلا لم يتركه هو لو يتبعه الوالا لم يتركه ولا ان يتبعه الوالا ان تركه
الاصلا يقول كثيرا وسكوت فلا يورثه الاصح كبره اياه في الصلاة
الاوله كما في كتابنا فاصرا فاصرا ومقابل الاصح للمزيد على الحاوي ويتركه
القرارة وتبين ما سياتي فوق الاول بان الاوصاف والقرارة اصل
كالمعروف والاول اتم من الترتيب بدليل تطويل الركن القصير فاصلا
الخلاف الترتيب اذ لم يعهد بالصدق من سجود على ركوعه منه ولو نسي
الركوع طويلا لم يتركه حاله مستلزم كونه في ركعة واحدة وعين
ويصح ذلك سبوي في شرح للمهاج ما يجاهله وتروا لاسم اي بقدر ان
غيره في الجهد فتراسم ايات محو اليه اجر المبدل مجرب المبدل
فان كان غير عين اسم اي متواليه فتراسم اي مع التعلق لانه للغير
لكما استجد الاصح وقال التوروي الوجه للمصنف غير المتسبب
مع حفظه متواليه واعتزضه في المهمات ان الذي في كلامه من
منه ان جوار كونه من سورة او سور لم يخل عنها لانه لم يتركه
كما فضاه غير هدهد وان شرط الامام في التيقن في توضيحه في كل
نظر فانه المخرج وغيره والمختار ان الطاعة للجمهور فان احسن
دون اسم ليق به مع التعميل يتبين ان احسنه والاكبر والحسنه
ليس سببا فان في الكفاية الا اذا قد رجع بعضا به لم يور
فلا يكونه ان ياتي به لا في الاعجاز فيه وفي كل من كرهه الاكمل
فان عجز عن سبع اي قرا ذكر ذلك مرة في خبر الترمذي ورواه
عند الامام والغرض ان احراما متعلق بالاخيرة دون الدنيا ووجه
في الكسوع والتخصيص قال الامام فانه يعرف غير ما يتعلق بالذات
ان به واجراه النبي ويعتبر مع القدرة في الدعاسعة انواع
منه اخذ من هذات السجود بها للفقوي يجب في اللبس
سبعة انواع منه يكون كل نوع مكان اية في الظاهر في كل من
غير ناقص الا لا يجوز نقصه عن احوال الجهد كالمند في قوله
اي يتران عجز عن المند بجمه وغيرها فليفت وجوبا قدر
الجهد في المند وهو كمنه في ان يفتي بها بانها للمند
ان كان عجز عن المند وقضيه فليفتي ويظهر في المصنف ان
كل عجزه المند المند كان مجمله من فرائض الصلاة انما اية كذا

مسئله في قوله
في قوله

Copyrighted material
University